

قضية اليوم

في 4 شباط الماضي وقَّعت الشركة اليونانية التي أُرُمت إنشاء معمل «دير عمار 2»، اتفاقية مع شركة مملوكة من الشقيقين تيدي وريمون رحمة، ومن علاء الخواجة، من أجل نقل التزمّاه إلى أي عهدهم بعد إجراء تعديلات على العقد من صيغة أشغال لصلحة الدولة، إلى عقد BOT، أي

إنشاء وتشغيل لمدة 20 سنة، ثم تحويل الملكية إلى الدولة. بمعنى آخر، جرت «خصخصة» هذا المعمل مقابل تراجع الشركة اليونانية عن دعوى التحكيم الدولي ضدّ لبنان وحصولها على مبلغ 50 مليون دولار سدّده الملتزمون الجدد الذين فازوا باستثمار مردوده الإجمالي نحو 14%.

قبل 8 سنوات، افتُعل خلاف بين التيار الوطني الحر وحركة أمل، ففتعلّ المشروع الذي كان مملوكاً من الدولة، ثم دخلت شركة خاصة، لتحصل على «امتياز» تشغيل المعمل لمدة 20 سنة، وبيع الإنتاج للدولة، فوافق الجميع على «الخصخصة» بلا عقبات. هل كان ثمة خيار آخر

اتفاق على «دير عمار - 2»: خصخصة الكهرباء بدأت

يعرف إذا ما كانت داخل السعر الذي فازت الشركة على أساسه أو خارجه، وعلى دعوى تحكيم من المتعهد ضدّ الدولة اللبناني يتطالبها فيه بعتل

وضرر عن تأخر الأشغال ابتداءً من تشرين الأول 2013 إلى اليوم.

الدولة اللبنانيّة، والشركة اليونانية

الشركة الجديدة ستستعيد استثمارها بعد خمس سنوات والمعاد الإجمالي عليه 1,14 (هيلم الموسوي)



هكذا إذا، انطلق قطار خصخصة معامل إنتاج الكهرباء، بدأت هذه الخصخصة بنسوية بين ثلاثة أطراف على عقد ينطوي على إشكاليات متعدّدة، من أبرزها ضريبة القيمة المضافة التي لم

اتفاقات منجزة وتمويل غربي

اتفق الرئيسان ميشال عون وسعد الحريري، عند تأليف الحكومة الجديدة، على نقطة جوهرية وهي إتّهما يريدان الوصول إلى برنامج عمل مضمون الأليات والانتاج، لتحقيق قفزة في ملف الكهرباء.

ويبدو أن الحديث العام انتقل إلى خطوات تفصيلية. ويتوقع أن تشهد الأسابيع المقبلة سلسلة خطوات تفتح الباب أمام اتفاقات على عقود وصفقات بين القطاعين العام والخاص لبناء معامل لإنتاج أكثر من 60% من حاجة لبنان الحالية للطاقة. وقد جرى تسريع هذه الخطوات فيما أبلغت إيران وحزب الله، بصورة رسمية، الاعتذار عن عدم قبول عرض الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بالحصول على دعم إيراني لإنتاج الطاقة. وكان المبرر الوحيد قاسية من الولايات المتحدة، وهو أن يغامر بهذا الأمر.

دون أي نوع من الحياية السياسية أو غير السياسية، ستتيح المجال لتوفير مبالغ إضافية من فاتورة الكهرباء لتغطية التي تحتاج إليها الدولة لتشغيل المعامل.

وثمة حديث عن برنامج تعاون مع شركة «روسنפט» الروسية التي بدأت بعقد تشغيل المنشآت النفطية في لبنان على شاكلة دير عمار. فقد بدأ العمل على إنشاء معامل لإنتاج الطاقة على الرياح بواسطة ثلاث شركات استاجرت العقارات اللازمة

على أن الجانب الآخر من الملف يتصل بتحويل هذه العمليات. ويجري الحديث عن أن الشركات العامة لن تلجأ إلى الإقترض من الأسواق المحلية، بل ستلجأ إلى أسواق عالمية توفر لها حاجتها من الأموال مقابل فوائد مخفضة أو مدعومة، وأن البحث جار مع مؤسسات عالمية لدعم هذه العملية. ويقول رئيس الحكومة في مجالسه إن هذه العمليات ستتيح وصول استخفف اعداء العجز الناتج عن كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية.

وقال مصرفي بارز لـ«الأخبار» إن اللات في سلوك مؤسسات مالية عالمية، ومنها مؤسسات أميركية، ما يخالف التوجهات السياسية الحادة تجاه لبنان. ويعتقد المصرفي أن «الغزو» الروسي لقطاع النفط والغاز في لبنان والعروض المؤسسية إلى الخلقى على شروط كثيرة، وإلى إبلاغ الجهات المعنية في لبنان استعدادها للدخول في عمليات تمويل بفوائد منخفضة جداً عن فوائد لبنان. ويجري الحديث عن نحو 600 مليون دولار سيتم الحصول عليها بفروض لسد حاجة معمل دير عمار ومعامل الطاقة على الرياح.

قبل نحو ثماني سنوات، لُرُمت إنشاء معمل «دير عمار 2»، مشروع اعطيت تجاذبات سياسية واسعة عطلت المشروع وحرمت اللبنانيين من خفض ساعات التقنين بأكثر من أربع ساعات يومياً. التجاذبات كانت تقنية ناجمة عن جهل في إعداد دقائقر الشروط، وقصور الوزراء في التدقيق بالملفات، ثم تحوّلت إلى تجاذبات سياسية على هامش هذا العقد، ما خلق مفاوضات بين أطراف سياسيين عديدين حول تخصيص عقود الكهرباء وإنشاء المعامل في مختلف المناطق. كلها عناصر مهّدت لبدء عملية الخصخصة.

هذه القصة بدأت في نهاية 2011 حين أقرّ مجلس الوزراء إطلاق مناقصة مشروع إنشاء معمل لإنتاج 550 ميغاوات في دير عمار بموازاة البحث عن تمويل بفروض مباشرة. فازت شركة «J&P Avax» اليونانية في نهاية عام 2012. مجلس الوزراء وافق على نتائج المناقصة في 12 آذار 2013، ثم بدأت الشركة العمل في 14 تشرين الأول 2013. ومع بدء تقديم الشركة للتمتعة فواتيرها، ظهرت مشكلة ضريبة القيمة المضافة. العقد مع الشركة يخلو من الإشارة المباشرة والصريحة إلى الحديت عن نحو 600 مليون دولار سيتم الحصول عليها بفروض لسد حاجة معمل دير عمار ومعامل الطاقة على الرياح.

8 سنوات تمهّد لخصخصة إنتاج الكهرباء

حينه نحو 49,3 مليون دولار)؟ الشركة اليونانية أذعت أن السعر المعرض لا يشمل الضريبة، وإيدتها وزارة الطاقة. ديوان الخاسية أصدر قراراً رقمه 652 وقضى «بالموافقة على الصيغة» مشيراً إلى أن «من الطبيعي عدم احتساب ضريبة القيمة المضافة رغمًا يتقرر مصدر التمويل نهائياً». المديرية العامة للاستثمار في وزارة الطاقة رفضت إرسال أوامر الصرف إلى وزارة المال، بحجّة أن الفواتير لم تتضمن قيمة ضريبة الـ TVA. أيّبتها وزارة المال التي امتنعت عن صرف أي مبلغ. بات الخلاف علنياً بين التيار الوطني الحر من جهة، وحركة أمل من جهة أخرى. وانتهم التجار «أمل» بافتعال أزمة الضريبة على القيمة المضافة لعرقلة مشروع دير عمار ومن خلفه خطة التيار لقطاع الكهرباء. ولم تنف امل مسؤوليتها عن عرقلة «دير عمار 2»، مبررة ذلك بأنها «منعت سرقة نحو 50 مليون دولار».

النهاية رفعت الشركة اليونانية دعوى تحكيم في المحاكم الدولية ضدّ الدولة اللبنانية. لاحقاً تفرّز التفاوض مع الشركة للتمتعة لإجراء مصالححة. تحكّرت المحاولات من دون نجاح، وسط تجاذبات سياسية حادة ترسو يوماً على قضية معمل دير عمار وترسو حيناً على صفقة توسيع عقود شراء الطاقة من المعامل العائمة.أي البواخر. وفي 21 أيار 2018 قرّر مجلس الوزراء تحويل العقد الموقع مع الشركة

بعدها وصلت القضية إلى التحكيم الدولي وكان لبنان مهدداً بخسارة أكثر من 100 مليون دولار؟ تبدو القوى السياسية المعنية جاهزة دوماً لرمي هذا السؤال في وجه منتقديها. لكن الجواب بسيط: نعم، كان ثمة خيار، وهو حل أزمة الضريبة على القيمة المضافة التي عطلّت المشروع، وحرّم مفتعلوها اللبنانيين 5 ساعات من الكهرباء يومياً!

في الواجهة

مكافحة الفساد:

لكل طائفة سنيورة تحميه

60 من الدستور . بوجب تصويت ثلثي النواب كي يحال الملف على المجلس الأعلى للمحاكمة. يقتضي أيضاً بموجب المادة 19 من قانون إنشاء المجلس الأعلى (18 اب 1990) اقتراح الاتهام بالجرم والأدلة والقرائن. كل هذه لم تُعثر عليها قشرة التسييس. اتفاق لحدود مجدداً على الملف عام 2000 . بعد سبع سنوات على وجوده في الإدراج – عندما تردد أن الجميل هذه الى بيروت. ثم نام نهائياً. كان ذلك التسييس اول سمسار في نعش المجلس الأعلى، قبل أن يُجرّب حتى. الملف الثاني أتى أطفاؤه في مرحلة انقلاب موازين القوى في البلاد رأساً على عقب. بعد اغتيال الحريري عام 2005 ونشوء برلمان جديد باكتفوية مناوئة للمرحلة السابقة. اجتمع المجلس في 16 اب وناقش تقرير لجنة التحقيق النيابة التي التامت في 14 جلسة بين كانون الثاني ونيسان 2004 وانتهت الى القول إن الأفعال المسبوبة الى برصوميان «غير ثابتة الثبوت الكافي، ولا ميّز قانونياً

نقولاً ناصيف

لمرتين فقط منذ اتفاق الطائف، أفسح في المجال امام توقع الختام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. كلاهما تُنمّتا على موقف سياسي، وبدتا محاولتين فاشلتين لتصفية حساب أكثر منهما ولوجاً جديا الى محاسبة. لم تكونا سوى تشقي عهد من سلفه، ورجالات عهد جديد من رجالات عهد منصرم. السلطة نفسها، مذكّال، لا تزال قائمة الى اليوم . وإن تغيير بعض وجوهها - هي الأكثر شيهة، إذ تمثل الأصل والفرع في الارتكاب والمحاسبة.

أولى المرتين كانت للبحث عن وسيلة لمنع الرئيس امين الجميل من العودة الى لبنان، وتخويله من ملاحقة قضائية بذريعة صفقة طوافات البوما الفرنسية من أيام عهده، ثُبت للجنة تحقيق نيابية طوال سنتين (1993 . 1995) ان لا أدلة على تورط الرئيس السابق للجمهورية في عمولة غير قانونية. ثابنتهما مع الوزير السابق للنطق شاهي برصوميان بتهمة بيع في المواعد المحددة بحسب الاتفاق» وتُرد أن الشركة التركية مستعدة لخفض الكلفة نحو 15% على الأقل.

الاتهام او ملاحقته». في الحصيلة، قرّر البرلمان اعلان ملف برصوميان وتيرئته، باقتراع 56 نائبا ضد اتهامه، في مقابل 10 اصوات اتهمته، و27 ورقة بيضاء الى ورقة ملغاة. مذكّال تاكدت اللغاية الآتية: استحالة الوصول الى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء من خلال مجلس النواب اولاً، وجزءاً مقاربة اي ملف من باب سياسي لا قضائي بغرض تصفية حساب نائبا، وارتباط كل ملف بتوازن القوى السياسية الناظرة فيه فانأ. الا ان جلسة البرلمان عام 2005 افضت الى نتائج أخرى كُرسّت تلك الثالثة: 1 - حسم اختصاص الملاحقة بمجلس النواب على انه مرجح الاتهام، وطريق الوصول الى المجلس الأعلى بعد الإخذ بالسرايا، بدأ لحدود ملاحقة رجالات عهده باولهم برصوميان وثانيهم وزير المال فؤاد السنيورة في وقت مترامن، قبل ان يسقط هذا المسعى تماما. وخلافاً لما كانت عليه دمشق في تشجيعها ملاحقة الجميل لمنعه من العودة، وقفت على الحيدام ما بين لحدود والحريري.

كلتا السامقين وفتتا عند ابواب مجلس النواب وانتهتا تماماً، لكن لسببين متباينين ومتناقضين:

في الملف الأول لم يثبت الاتهام ضد الرئيس السابق في ضوء عمل لجنة تحقيق نيابية انشئت في كانون الاول 1992 وعقدت 17 جلسة ما بين 24 كانون الثاني وتشيرين الثاني 1993. في 4 كانون الثاني والثاني 1993 والاول من كانون الاول، التأم البرلمان وناقش تقرير اللجنة. ومن دون تصويت تبني توصيتها بحالة الملف على النيابة العامة التمييزية، بعد مداخلتين للناخبين جوزف معجيل ومخايل ضاهر قبالا ان الاتهام - بحسب المادة

وضع المحاسبة بين يدي المجلس الأعلى

مجلس في 16 اب وناقش تقرير لجنة التحقيق النيابة التي التامت في 14 جلسة بين كانون الثاني ونيسان 2004 وانتهت الى القول إن الأفعال المسبوبة الى برصوميان «غير ثابتة الثبوت الكافي، ولا ميّز قانونياً

اتهام الرئيس او ملاحقته»

الاتهام او ملاحقته». في الحصيلة، قرّر البرلمان اعلان ملف برصوميان وتيرئته، باقتراع 56 نائبا ضد اتهامه، في مقابل 10 اصوات اتهمته، و27 ورقة بيضاء الى ورقة ملغاة. مذكّال تاكدت اللغاية الآتية: استحالة الوصول الى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء من خلال مجلس النواب اولاً، وجزءاً مقاربة اي ملف من باب سياسي لا قضائي بغرض تصفية حساب نائبا، وارتباط كل ملف بتوازن القوى السياسية الناظرة فيه فانأ. الا ان جلسة البرلمان عام 2005 افضت الى نتائج أخرى كُرسّت تلك الثالثة: 1 - حسم اختصاص الملاحقة بمجلس النواب على انه مرجح الاتهام، وطريق الوصول الى المجلس الأعلى بعد الإخذ بالسرايا وارتباط كل ملف بتوازن القوى السياسية الناظرة فيه فانأ. الا ان جلسة البرلمان عام 2005 افضت الى نتائج أخرى كُرسّت تلك الثالثة:

الاتهام او ملاحقته». في الحصيلة، قرّر البرلمان اعلان ملف برصوميان وتيرئته، باقتراع 56 نائبا ضد اتهامه، في مقابل 10 اصوات اتهمته، و27 ورقة بيضاء الى ورقة ملغاة. مذكّال تاكدت اللغاية الآتية: استحالة الوصول الى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء من خلال مجلس النواب اولاً، وجزءاً مقاربة اي ملف من باب سياسي لا قضائي بغرض تصفية حساب نائبا، وارتباط كل ملف بتوازن القوى السياسية الناظرة فيه فانأ. الا ان جلسة البرلمان عام 2005 افضت الى نتائج أخرى كُرسّت تلك الثالثة:

الاتهام او ملاحقته». في الحصيلة، قرّر البرلمان اعلان ملف برصوميان وتيرئته، باقتراع 56 نائبا ضد اتهامه، في مقابل 10 اصوات اتهمته، و27 ورقة بيضاء الى ورقة ملغاة. مذكّال تاكدت اللغاية الآتية: استحالة الوصول الى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء من خلال مجلس النواب اولاً، وجزءاً مقاربة اي ملف من باب سياسي لا قضائي بغرض تصفية حساب نائبا، وارتباط كل ملف بتوازن القوى السياسية الناظرة فيه فانأ. الا ان جلسة البرلمان عام 2005 افضت الى نتائج أخرى كُرسّت تلك الثالثة:


^[1]
^[2]